١- برنامج جمل العلم السنة الأولىٰ، الكتاب الرَّابع- الكويت -الاثنين ١٥ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٣٢هـ
٢- ((برنامج جمل العلم السَّنة الأولىٰ، المدينة النبويَّة- مسجد رسول الله ﷺ -يوم الجمعة ١٠ جمادىٰ الآخرة ١٤٣٢هـ.))

تعليقاتٌ

الشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي

على

ذَوْقِ الطُّلاَّبِ فِي عِلْمِ الإِعْرَابِ

للعلامة محمَّد بن أحمد الحِفْظِي

النُّسخة الإلكترونية الثَّالثة

الشيخ لم يراجع التفريغ

بالتنسيق مع موقع: http://www.j-eman.com

بسم الله الرحمن الرحيم

اللّٰهمَّ إنِّي أبرأُ إليك من كلِّ حولٍ وقوَّةٍ إلَّا بك وحدَك.

الحمد لله الدَّائم توفيقُه، المتواترِ عطاؤه وتسديدُه، وأشهدُ أنَّه هو الإلهُ الحقُّ المبينُ، لا إلٰه إلَّا الله العظيمُ الحليمُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا خاتَمُ النبيِّين ﷺ وعلى آله وصحبه والتَّابعين.

وبعد، فإنَّ هٰذا التَّفريغ هو دمجٌ لتعليقين للشَّيخ صالح بن عبد الله العُصيمي حفظه الله، معتمدًا على تعليقات (برنامج جمل العلم، بالكويت)، وما أضفته من برنامج جمل العلم: بالمسجد النبوي كان بين ((..)).

والشيخ حفظه الله لم يراجع هٰذا التفريغ فإن وجدتم ما يحتاج للمراجعة فراسلوني على البريد:

sallllm@gmail.com

واللهَ أسأل الإخلاص في القول والعمل.

أخوكم سالم بن محمَّد الجزائري

٢٧/ جمادىٰ الآخرة/ ١٤٣٢هـ

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمدُ لله الذي جعل مهمَّات الدِّيانة في جُمَل، والصَّلاةُ والسَّلام على عبده ورسوله محمَّدٍ قدوةِ العلم والعمل، وعلى آله وصحبه ومَن دينَه حَمَل.

أمَّا بعد..

فهٰذا شرح (**الكتاب الرَّابع**) من برنامج (**جُمل العلم**) في سنته الأولى (سنة ١٤٣٢هـ) بدولته الأولى دولة الكويت، وهو كتاب «**ذوق الطُّلَّاب في علم الإعراب**» للعلامة محمَّد بن أحمد بن عبد القادر الحِفْظِي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفَّى سنة ١٢٣٧هـ.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وغفر له:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالمِينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

فَإِنَّ النَّحْوَ مِنَ العُلُومِ النَّافِعَةِ الـمُتَدَاوَلَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَبِهِ تُعْرَفُ مَعَانِي الكَلَامِ، وَيُفْهَمُ بِهِ كِتَابُ الله وَسُنَّةُ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ لِلْعُلُومِ كَالمِلْحِ لِلطَّعَامِ، وَيُحْكَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِالتَّدْوِينِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي الجَنَّةِ -، ثُمَّ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّئِلِيُّ.

وَهُوَ فِي **اللُّغَةِ** بِمَعْنَى الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ، وَالقَصْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِي **الِاصْطِلَاحِ**: مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا.

وَ**غَايَتُهُ**: مَعْرِفَةُ كِتَابِ الله وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَهَذِهِ نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا فِي مَعْرِفَةِ كَلِمَاتٍ مِنْهُ مُشْتَهِرَةٍ، يَقْبُحُ بِالإِنْسَانِ جَهْلُهَا، خُصُوصًا طَالِبَ العِلْمِ، وَالنَّاظِرَ فِي الكُتُبِ وَالمُمْلِيَ لَهَا؛ لِيَخْرُجَ مِنَ الوَعِيدِ فِيمَنْ قَالَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ؛ فَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ العُلَمَاءِ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ حَتَّى فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَتَحْرِيفِ المَنْصُوبِ إِلَى المَرْفُوعِ وَعَكْسِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا أَوَانُ الِابْتِدَاءِ.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ النَّحوَ من العلوم النَّافعة المتداولَةِ قديمًا وحديثًا، ووجهُ منفعتِه أنَّه تُعرفُ به معاني الكلام؛ لأنَّ الكلامَ مركَّبٌ من لفظٍ يُبنى ومعنى يُدرى. فإنَّ الكلامَ لا ينفكُّ عن ذلك، ولأجل هٰذا قال ابنُ فارس في بيان حقيقته: (الكَلَامُ لَفْظٌ مُفْهِمٌ).

فقوله: (لَفْظٌ) إشارة إلى المبنى، وقوله: (مُفْهِمٌ) إشارة إلى المعنى.

وإذا عُرفت معاني الكلام فُهم ما يُقصد منه، ومن جملة ذلك الاستعانة به على فهم الكتاب وسنَّة الرَّسول ﷺ، (وَهُوَ لِلْعُلُومِ كَالمِلْحِ لِلطَّعَامِ)، والعلومُ إذا فُقد منه مِلْحُها فُقدت منفعتها، كالطَّعام إذا فُقد منه الملح فُقِد طعمه ((وساء))، كما أنَّه إذا زاد عمَّا يُحتاج إليه ازداد السُّوءُ فيه.

وهٰذه الكلمة مأثورةٌ عن الشَّعبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، رواها عنه الخطيب في «الجامع» فذكر أنَّ النَّحو كالملح للطَّعام إن زاد ساء وإن نقص ساء.

وفي أخبار محمَّد بن سرين -أحدِ التَّابعين ممَّن شُهر بتعبير الرُّؤيا- أنَّ رجلًا سأله أنَّه رأى أنَّه صنع طعامًا، ووضع فيه ملحًا. قال: (أنت رجل تطلب العلم، وأنت الآن مشتغلٌ بالنَّحو)، فقال ((الرَّجل)): الأمر كذلك.اهـ

فالنَّحو للعلوم كالملح للطَّعام .

ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى نشأة النَّحو فقال: (وَيُحْكَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِالتَّدْوِينِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ((وتخصيصه بقولهم: (كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي الجَنَّةِ) شعارًا عليه دون غيره، ممَّا ينبغي أن يُهجر تميزا على من جعل ذلك جادة له من أهل البدع كالرَّافضة فالدُّعاء بذلك سائغ لجميع أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بل للمسلمين قاطبة، وتخصيص واحد من أصحاب النَّبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- به دون غيره مما لا ينبغي أن يُجعل شعارًا لئلا يضاهي فعل الرَّوافض في جعلهم ذلك شعارًا خاصًّا في الدعاء لعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)) (ثُمَّ (( )) تبع عليا في تدوين النحو)) أَبُو الأَسْوَدِ الدُّئِلِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وهو عمرو بن ظالم.

ويُروى في ذلك آثار استوفاها السُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في كتاب «الأخبار المرويَّة في سبب وضع العربيَّة»، ومجموع الآثار التي أوردها منقولةً من «أمالي الزَّجَّاج» و«تاريخ دمشق» ابن عساكر وغيرهما أن واضع النَّحو الأوَّل هو أبو الأسود عمرو بن ظالم الدُّؤَلي، ويقال في نسبته أيضًا: الدُّئِلي كما جرى عليه المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، ولعلَّه أخذ ذلك فيما رُوي عنْ بعض الآثار من أنَّه استفاده من علي بن أبي طالب وإن كانت لا تخلو من ضَعفٍ ((والأشبه أنَّ واضعه هو أبو الأسود الدُّئِلي)).

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى معنى النَّحو في اللُّغة والاصطلاح فذكر أنَّ النَّحو (فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ، وَالقَصْدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ).

وتَكثير المعاني للمفردة اللُّغوية عند المتأخِّرين هو من جهة عدم ملاحظتهم لأصولها، وملاحظة الأصول تجمع العلم باللُّغة، وعَظُم كتاب «مقاييس اللُّغة» لابن فارس لرعايته أصول الكلمة ((الذي ترجع إليه الكلمة وتتفرَّقُ منه معانيها المتعدِّدة))، فإنَّ الإنسان إذا عرف أصل معنى الكلمة ردَّ إليه متفرِّقاتها.

ومن جملة ذلك أنَّ ابن فارس ذكر أنَّ النَّحو أصلٌ موضوعٌ للدَّلالة على القصد، فما ذكره المصنِّف من قوله (الشَّطْرِ، وَالمِثْلِ.. وَغَيْرِ ذَلِكَ)، هي من الأفراد التي تَرجع إلى معنى (القصد) وتندرج فيه ((فالأصل الكلِّي الموضوع للنَّحو في لسان العرب هو القصد، وما وراء ذلك من المعاني التي ذكرها المصنِّفُ وغيره هي راجعة إلى هٰذا الأصل الكلِّيِّ)).

ومن دلائل ذلك أنَّ المتأخِّرين بالغوا في معاني (الرَّب) حتى أوصلها السُّجاعي في منظومة له ثلاثين معنى، والمعروف في كلام العرب للرَّبِّ ثلاثة معاني، ثمَّ ولَّد منها المتأخِّرُون ما يرجع إليها، والجمْع أولى بردِّ مفردات الكلمة إلى أصلٍ واحدٍ.

فالنَّحو في لسان العرب هو القصد.

وأمَّا اصطلاحًا أي: في اصطلاح علماء العربيَّة فهو (مَا يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا) و(مَا) عندهم جنسٌ يريدون به القواعد، فإنَّ القواعد هي الَّتي تهيِّئ النَّفس لمعرفة (أَحْوَالِ الكَلِمَةِ بِنَاءً وَإِعْرَابًا) ((وتقدم قبل أن

العلوم مبنيَّة على القواعد، فيحصل تمييز كلِّ علم ببيان القواعد التي شُيِّدَ عليها مضافةً إليه))، والمرادُ بـ((بقوله:)) (أَحْوَال الكَلِمَةِ) ما يتعلَّق بأواخرها، فإنَّ الإعراب محلُّه الأواخر كما سيأتي في كلام المصنِّف.

ثم بيَّن المصنِّفُ (غايته) ((وهي المراد المبتغى الوصول إليه. وغاية النحو صحة النطق بالكلام العربي وما ذكره المصنف هو ثمرة من ثمرات تلك الغاية)) يعني الثَّمرةَ النَّاشئة منه، وإن كان بعضُ أهل العلم يفرِّقُون بين الغايةِ والثَّمرة؛ لٰكِن المشهور أنَّ الغايةَ بمعنى الثَّمرة ((توسعًا)) على وجه التَّقريب، فبيَّن أنَّ غايته -أي ما يَنتجُ منه- (مَعْرِفَةُ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ) وهٰذه المعرفة نوعان:

أحدُهما: معرفة مباني؛ بكيفيَّة النُّطق بهما.

والثَّاني: معرفة معاني؛ بفهم ((مقاصدهما)).

ففي الأوَّل إذا لم يُتقن المرءُ النَّحوَ فإنَّه لا يَعرف كيفية النُّطقِ بما ورد في كتاب الله وسنَّة النَّبيِّ ﷺ، وقد ذُكر أنَّ بِشْرَ المَرِيسِي عرض لأبي عمرو بن العلاءَ أحد أئمة اللُّغة فقال له: ما تقول في قول الله ﷻ (وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا)؟ بقراءةٍ نصَبَ فيها الاسم الأحسن، فقال له أبو عمرو بن العلاء: فما تقول في قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف:١٤٣]؟ يعني أنَّه إذا أمكن التَّحريفُ في الآية الأولى بجعل المتكلِّم هو موسى وليس الله، فإنَّه لا يمكن ذلك في العربيَّة في الآية الثَّانية؛ بل فاعلُ الكلام الذي صدر منه في الآية الثَّانية هو ربُّنا ﷻ.

وأمَّا معرفةُ المعاني فإنَّ الإنسان لا يتوصَّل إلى فهم الخطاب الشَّرعي في الكتاب والسُّنَّة إلَّا بمعرفة العربيَّة، وأعْظَمُ زَادِهَا علمُ النَّحو، وفي ذلك يقول أبو محمَّد ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: (كيف يؤمَن على الشَّريعة من لم يؤمَن على اللِّسان)اهـ. أي أنَّ الإنسانَ إن لم يكن له علمٌ بالعربية ((ومعرفةٌ بها)) نحوًا وصرفًا ولغةً وبلاغةً، فإنَّه لا يؤمن عليه صحَّة الاستنباط منها، وقد بالغ الشَّاطبي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب «الموافقات» فجعل ((بلوغ)) مرتبة المجتهد لا يصل إليها في الشَّريعة إلَّا من بلغَ في علم العربيَّة مبلغ الخليل وسيبويه وهٰذه الطَّبقة؛ ولٰكِنَّ الأمر ((عند المحقِّقين)) دون ذلك؛ لٰكِنَّ هٰذه الدُّونيَّة لا تعني أن يكون الإنسانُ غُفْلًا من علم العربيَّة نحوًا وصرفًا وبلاغةً، ثم يُريد أو يُراد له أن يكون إمامًا مجتهدًا، فإنَّ الاجتهاد والاستنباط يحتاج إلى آلةٍ عظيمةٍ من العربيَّة.

فينبغي أن يحرص طالبُ العلم على علم العربيَّة بعلومه الاثني عشر فإنَّها من أعظم العلم التي تُعين على فهم الكتاب والسُّنَّة ((ومن القواعد التي بسطها الشَّاطبي تشييدًا وانتصارًا في كتاب «الموافقات» تقرير أنَّ الشَّريعة عربيَّةٌ، فلا تدرك مقاصدها ولا تعرف أحكامها ولا تستنبط دلالاتها إلَّا لمن أحاط بالعربيَّة علمًا بقدر ما تدعو إليه الحاجة)).

ثمَّ ذكر المصنِّف أنَّ المذكور في مثاني هٰذه الورقات (نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا) يعني قطعة مختصرةٌ جدًّا (فِي مَعْرِفَةِ كَلِمَاتٍ مِنْهُ مُشْتَهِرَةٍ، يَقْبُحُ بِالإِنْسَانِ جَهْلُهَا) لأنَّ اللَّحنَ في اللِّسان بمنزلة سوء الصُّورة من الإنسان، فإنَّ الإنسان

إذا كان رثَّ الهيئة غيرَ مبالٍ بحاله لم تُقبِل النُّفوس عليه، وكذلك كلام المتكلِّم إذا كان خِلْوًا من النَّحو خِرْطًا للَّحن فإنَّ القلوب تَمَجُّه ولا تُقبل عليه، ثم قال: (خُصُوصًا طَالِبَ العِلْمِ، وَالنَّاظِرَ فِي الكُتُبِ وَالْمُمْلِيَ لَهَا) فمن يكون مشتغلًا بطلب العلم مطالعًا الكتبَ ساردًا لها على شيوخه، فإنَّه ينبغي أن يتحقَّق في علم النَّحو (لِيَخْرُجَ مِنَ الوَعِيدِ فِيمَنْ قَالَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ؛ فَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ العُلَمَاءِ أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ حَتَّى فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ، وَتَحْرِيفِ المَنْصُوبِ إِلَى المَرْفُوعِ وَعَكْسِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ) فإنَّ من أهل العلم ((كما ذكر المصنِّف وغيره)) من رأى أنَّ قولَ النَّبيِّ ﷺ الذي رواه البخاريُّ من حديث سَلَمة بن الأكوع: «من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوَّأ مقعده من النَّار» يندرجُ فيه من قرأ حديث النَّبي ﷺ ملحونًا؛ يعني على غير وجههِ العربيّ ((لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أفصح الخلق فمن جاء بشيء من حديثه على خلاف الفصاحة كان كاذبا في دعواه نسبة ذلك الحديث إلى النبي ﷺ))، وإلى ذلك أشار العراقيُّ في «ألفيته»، إذ قال:

وَلْيَحْذَرِ اللَّحَّانَ وَالْمُصَحِّفَا ... عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا

فَيَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَذَبَا» ... فَحَقُّ النَّحْوُ عَلَى مَنْ طَلَبَا

وذِكْرُ هٰذا المعنى في «ألفية» العراقي من محاسنها، فإنَّ كثيرًا من المنتسبين إلى علم الحديث خاصَّة من المتأخِّرين صاروا لا يبالون بعلوم العربية ولاسيَّما بنحوها، وهٰذا خلافُ ما كانت عليه طريقة الأوائل منهم، فقد كان فيهم من أئمَّة النَّحو والبلاغة والصَّرف وسائر علوم العربية، فينبغي أن يقتديَ المرء بهم ليحصِّل كمال العلم.

ثم أشار المصنِّفُ إلى أنَّ (هَذَا أَوَانُ الِابْتِدَاءِ) في مقصوده.

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ وُضِعَ لِمَعْنًى.

وَالكَلِمُ: قَوْلٌ مُرَكَّبٌ لَمْ يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى.

وَالكَلَامُ هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ.

وَأَقْسَامُ الكَلَامِ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، وَلَا رَابِعَ لَهَا.

فَالِاسْمُ: كُلُّ ذَاتٍ.

وَالفِعْلُ: حَرَكَتُهَا.

وَالحَرْفُ: مَا لَيْسَ بِذَاتٍ وَلَا حَرَكَةٍ.

ابتدأ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ببيان حقيقة الكلمة؛ لأنَّ علمَ النَّحو خاصَّةً مع سائر علوم العربيَّة مبنيٌّ عليها؛ ولأجل هٰذا تواطأ المصنِّفون في النَّحو على الابتداء بباب الكلام ((مراعاةً لهٰذا الأصل))، وقدَّم المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى مفرده على جمعه؛ لأنَّ تصوُّر المفرد يعين على تصوِّر الجمع، فقال: (**الكَلِمَةُ**: قَوْلٌ مُفْرَدٌ وُضِعَ لِمَعْنًى.) فهي قولٌ مفرد، وذلك القولُ وُضع لمعنى، والقولُ عندهم هو اللَّفظ المستعمل؛ لأنَّ اللَّفظ نوعان:

أحدُهما: لفظ مستعمل، وهو ما له معنى.

والآخرُ: لفظٌ مهمل وهو ما ليس له معنى.

فالأوَّل كقولهم (زَيْدٌ) عَلَمًا على ذاتٍ مُشخَّصة.

والثَّاني (دَيْزٌ) مقلوبًا لها، إذ لا معنى لذلك القلب.

ثم هٰذا اللَّفظ المستعمل مفردٌ؛ أي واحدٌ، والإفراد هنا يقابل التَّركيب كما سيذكر المصنِّفُ في حدِّ الكَلِم.

ثم بيَّن المصنِّفُ أنَّ ذلك القول المفرد وُضع لمعنى؛ أي جُعل دليلًا على معنى، فإنَّ الألفاظ إذا جُعلت على معانٍ ((معيَّنة)) سُمِّيَ هٰذا وضعًا فإنَّ العرب وضعت اسم الأسد للدَّلالة على الحيوان المفترس المعروف، وذلك الجعْل يسمَّى وضْعًا، وهذا الوضع يُستغنى عنه بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**الكَلِمَةُ**: قَوْلٌ) فإنَّ الكلمةَ لا تكون قولًا حتى تكون على الوضع العربي، فإنَّها إذا صارت لفظًا مستعملًا يقتضي ذلك أن تكون مجعولةً لمعنًى في كلام العرب.

ثم قال: (**وَالكَلِمُ**: قَوْلٌ مُرَكَّبٌ لَمْ يَتِمَّ بِهِ المَعْنَى.) فيَفْضُلُ الكَلِمُ على الكلمة من جهة التَّركيب، فالكلمة قولٌ مفرد، وأمَّا الكلِمُ فإنَّه قولٌ مركَّب؛ أي يتركب من أكثر نوع من أنواع الكلمةِ التي ستأتي، إلَّا أنَّه لا يتمُّ به المعنى، بخلاف الكلام فإنَّه قال: (**وَالكَلَامُ** هُوَ اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المُفِيدُ) يعني أنّ الكلامَ تحصل به فائدة، وهٰذه الفائدة يشيرون إليها بقولهم: (ما تمَّ به المعنى وحَسُن سكوتُ المتكلِّم عليه)، فإذا تمّ معناه وحسن سكوتُ المتكلِّم عليه سُمِّي مفيدًا، وما تقدَّم ذكره من تقديم القول على اللَّفظ لأنَّ القولَ يختصُّ باللَّفظ المستعمل حقيقةً أن يوضع هٰذا

الموضع فيقال: **الكلام هو القول**. ويستغنى عن قيد التَّركيب بقيد الفائدة؛ لأنَّ التَّركيب عند النُّحاة هو ضم كلمة إلى أخرى، وقد يكون ذلك على وجه مفيد أو على وجه غير مفيد، فالتَّركيب عندهم نوعان:

الأوَّل: ضمُّ كلمة إلى أخرى على وجهٍ مفيدٍ.

والثَّاني: ضمُّ كلمة إلى أخرى على وجهٍ لا يفيد.

واستُغنِي عن ذلك بتخصيص مرادهم بالإفادة.

فإذا قيل: (**الكلامُ قولٌ مفيدٌ**[1]) أغنى في الدَّلالة على بقية ما يذكره النُّحاة من بسط عبارتهم إذ قالوا: (الكلام اللَّفظ المركب المفيد بالوضع) فإنَّ جميع هٰذه المعاني تستكنُّ في القول بأنَّ الكلام هو: قول مفيد.

ثم ذكر أنَّ (أَقْسَامُ الكَلَامِ) ثلاثة (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، وَلَا رَابِعَ لَهَا) وهٰذه المذكورات ليست هي أقسام الكلام، وإنَّما هي أجزاء الكلمة وأقسامُها.

فالكلمة إمَّا أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا، فيقدَّرُ السِّياقُ المشهور عند النُّحاة في قولهم: (أقسام الكلام) أي أجزاؤهُ التي يتركَّبُ منها.

فإنَّ للكلام أقسامًا ((شيءٌ آخر)) هي المفرد والجملة وشبه الجملة، وهؤلاء أقسام الكلمة، فالكلمة إمَّا أن تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا.

وأشار المصنِّفُ إلى تقريب معانيها فقال: (فَالِاسْمُ: كُلُّ ذَاتٍ.) يعني كلَّ شيءٍ، فالذَّاتُ هي الشَّيء، (وَالفِعْلُ: حَرَكَتُهَا.) يعني ما أنبأ عن حركة المسمَّى ودلَّ عليها، ووقع التَّعبيرُ بأنَّ الفعل حركةٌ في كلام عليٍّ بن أبي طالب عند الزَّجَّاج في «أماليه» بسندٍ فيه ضعفٌ يسير.

ثم قال: (وَالحَرْفُ: مَا لَيْسَ بِذَاتٍ وَلَا حَرَكَةٍ.) أي ما لا يكون دالًّا على شيءٍ ولا يكون دالًّا على حركة تتعلَّق بتلك الذَّات.

وأبْيَنُ من هٰذا الحدِّ ((ممَّا استقرَّ عند النُّحاة اصطلاحًا)) بأن يُقال:

الاسْمُ: هو ما دلَّ على معنًى في نفسِهِ ولم يقترنْ بزمنٍ.

الفِعْلُ: هو ما دلَّ على معنًى في نفسِهِ واقترنَ بزمنٍ.

الحَرْفُ: ما لم يكن اسمًا ولا فعلًا.

فإذا فُقد من الكلمة العلاماتُ الَّتي تنبئ على كونها اسمًا أو فعلًا فإنَّ تلك الكلمةَ هي حرفٌ لعدم صلاحيَّة العلامات التي جُعلت للاسم والفعلِ لهُ، والعدميَّة من الدَّلالات القطعية في العلوم الآليَّة، فإنَّهم كما يستدلُّون

---

(١) ينظر شرح الآجرَّامية لزامًا.

بالوجود يستدلُّون بالعدم، ومن صوره عندهم في الحرف قولهم: (إنَّ الحرف ما لا يقبل دلالة الاسم ولا دلالة الفعل). وهٰذا أمر عدمي، ولذلك قال صاحب «الملحة» فيها :

وَالحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِى تَكُنْ عَلَّامَهْ

ومثله قول المحدِّثين: (الضَّعيفُ ما فقد شرطًا من شروط القبول). فجعلوا الدَّليلَ عليه علامةً عدميةً.

وَيُعْرَفُ الِاسْمُ بِدُخُولِ الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِدُخُولِ حُرُوفِ الجَرِّ عَلَيْهِ، وَبِالتَّنْوِينِ.

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

- مُضْمَرٍ؛ كَـ (أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) وَ(هِيَ) وَأَخَوَاتِهَا.
- وَإِلَى عَلَمٍ؛ كَـ (زَيْدٍ) وَ(خَالِدٍ)،
- وَإِلَى مُضَافٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ:

- مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ مَا مَرَّ.
- وَنَكِرَةٍ، وَهُوَ مَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ، كَـ: (رَجُلٍ) وَ(فَرَسٍ).

بيَّن المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة ما يُعرف به الاسم؛ يعني من العلامات، فإنَّ كلَّ نوعٍ من أنواع الكلمة كالاسم والفعل والحرف له علامةٌ يُعرف بها: إمَّا وجوديةٌ وإمَّا عدمية.

ومن علاماتِ الاسم التي يُعرف بها (دُخُول الأَلِفِ وَاللَّامِ فِي أَوَّلِهِ)، وإذا كانت الكلمةُ مركَّبةً من حرفين فأكثر لم يصحَّ تهجِّيها وإنّما يقال: (أَلْ) فيكون الدَّالُّ على الاسم هو دخول (أَلْ) في أوّله، ولا يقال: دخول الألف واللام في أوّله بناءً على القاعدة المذكورة. و(أَلْ) هٰذه هي (أَلْ) المفيدة للتَّعريف.

واستحسن السُّيوطي وغيره أن لا يقال: (أَلْ) ((التي للتعريف)) وإنَّما يقال: دخول أداة التَّعريف، ((لأمرين:

أحدهما)) ليندرج في ذلك (أم) الحِمْيَرِيَّة؛ فإنَّ حِمْيَر جعلوا عوض اللَّام: الميم، ومنه حديث «**لَيْسَ مِنْ أَمْبَرْ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَر**» الذي رواه أبو داود بهذا اللَّفظ، وإسناده ضعيف، وهو في «الصَّحيحين» باللُّغة المشهورة إلَّا أنَّ لغة حِمْيَر لغةٌ صحيحةٌ مشهورةٌ ((مستفيضة شواهدها في أشعارهم)).

((**الآخر**)) وكذلك ليخرج القائل به من الخلاف في المعرِّف بـ(أل) التَّعريفية هل هو الألف أو اللام أو الألف واللام معًا.

فالمستحسن كما نحا إليه السُّيوطي في «همع الهوامع» و«جمع الجوامع» هو أن يقال: دخول أداة التَّعريف على الاسم.

ثم ذكر علامةً ثانيةً فقال: (وَبِدُخُولِ حُرُوفِ الجَرِّ عَلَيْهِ) وسيأتي في موضعٍ آخر ذكر هٰذه الحروف، **والجرُّ ((اصطلاحًا)) هو الكسرة التي يُحدثها العاملُ أو ما ناب عنها.**

ثم ذكر علامةً ثالثةً وهي علامة (التَّنْوِين) **والتَّنوين عندهم نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا ووقْفًا يُدَلُّ عليها بتضعِيفِ الحركَة.**

ما معنى تضعيف الحركة؟

يعني ضمَّتين أو كسرتين أو فتحتين؛ لأنَّ حركة الرَّفع الأصليَّة ضمّة، فإذا ضُعِّفت دلَّ ((ت الحركة الثانية)) على التَّنوين؛ فالضَّمَّة الثَّانية جُعِلَت للتَّنوين، وكذلك الفتحة الثَّانية، والكسرة الثَّانية.

ثم بيَّن المصنِّف أنَّ الاسم ينقسمُ إلى أقسام، وحقيقة ما ذكره من القسمة ردُّ بعضها إلى بعض، فإنَّ الأسماء تنقسم إلى نوعين كبيرين:

الأوَّل: المعرفة.

والثَّاني: النَّكرة.

فأمَّا النَّكرة فقال فيها: (وَهُوَ مَا يَصْلُحُ عَلَيْهِ دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ، وَلَيْسَتْ فِيهِ، كَـ: (رَجُلٍ) وَ(فَرَسٍ).)

وهٰذا حدٌّ على وجه التَّقريب كما أشار إليه ابن آجرَّام في «مقدِّمته» فإنَّه يُقصد به التَّقريب لا تحقيق حقيقة النَّكرة، أمَّا **النَّكرة** عند النُّحاة اصطلاحًا **فهي كلُّ اسمٍ شائعٍ في جنسه الذي دلَّ عليه.**

فـ(رجل) شائع في جنس الرِّجال و(فرس) شائع في جنس الخيل.. وهلمَّ جرًّا.

وأمَّا المعرفة فينتظم تحتها ما ذكره المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى قبلُ فإنَّ المعرفةَ خمسة أنواع:

أوَّلها: الاسم **المضْمَر** (كَـ(أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) وَ(هِيَ)) إلى آخره.

والثَّاني: الاسم **العَلم** (كَـ(زَيْدٍ) وَ(خَالِدٍ))، **وهو ما وُضع لمعيَّن بلا قيد.**

وثالثها: الاسم **المبهَم، وهو ما افتقر إلى غيره في تعيينه**، كالأسماء الموصولة (الَّذي) و(الَّتي)، وأسماء الإشارة (هٰذا) و(هٰذه).

ورابعها: الاسم **المعرَّف بأداة التَّعريف**، مثل: (الرَّجلُ) و(الفرس).

وخامسها: **المضافُ إلى واحدٍ من هٰذه الأربعة المتقدِّمة.**

فحينئذ تكون **المعرفة** اصطلاحًا هي **اسمٌ مضمرٌ أو علَمٌ أو مُبهمٌ أو معرَّفٌ بأداته، أو مضافٌ إلى واحدٍ مِن تلك الأقسام المتقدِّمة.** ويقال اختصارًا (أو مضاف) يعني إلى ما سبقَ.

وَالإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ؛ لِأَجْلِ دُخُولِ العَوَامِلِ عَلَيْهِ.
وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهَا.
وَأَنْوَاعُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.
وَلَا يَدْخُلُ الجَزْمُ عَلَى الأَسْمَاءِ.
وَلَا يَدْخُلُ الخَفْضُ فِي الأَفْعَالِ أَبَدًا.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى بيانَ معنى الإعراب عند النُّحاة، **وأنَّه تغييرُ أواخرُ الكلِم**، والمراد بالتَّغيير هو الانتقال بين علاماتِ الإعراب وأنواعه من رفعٍ إلى نصبٍ، ومن نصبٍ إلى خفض وهلمَّ جرًّا.

وهٰذا التَّغيُّر محلُّه أواخر الكَلِم إمَّا حقيقةً أو حُكمًا، فأواخر الكلم إمَّا تجيء على الحقيقة وإمَّا تجيء على الحكم بأنّها آخر، فمثلا إن قلت: (جاءَ المسلمُ) فإنَّ الإعرابَ ظاهرٌ على آخره، وإن قلت: (جاء المسلمون) فإنَّ الإعرابَ ظاهرٌ على ما قبل آخره وهو الواو، فيكون باعتبار الحُكم أُعطي حُكم الأخير.

ثمَّ بيَّن ((المصنِّفُ)) أنَّ هٰذا التَّغيير المتعلِّق مردُّه إلى الكَلِم، و(أل) فيه عهدية إذ لا يراد أنَّه يدخل على جميع أنواع الكلِم، وإنَّما يدخل على الاسم والفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره شيءٌ من نون التَّوكيد ونون الإناث، وهٰذا هو الذي يلحقه الإعراب، فالإعراب مخصوص بالاسم وبالفعل المضارع الذي لم يلحقه شيءٌ من نون التَّوكيد أو نون الإناث.

لماذا قلنا: نون الإناث، ولم نقل: نون النِّسوة؟

لأنَّها أشمل، لأنَّ (النِّسوة) تختصُّ بالأنثى من البشر، أمَّا (الأنثى) فإنَّها لا تختصُّ بهنَّ؛ بل تدخل في كلِّ جنس.

ثم ذكر ((المصنِّفُ)) أنَّ هٰذا التَّغيير اللَّاحق لأواخر الكلِم هو لأجل دخول العوامل عليه.

والعوامل جمْعُ عامل، **والعامل النَّحوي هو المقتضي للإعراب**؛ يعني موجِبُه، فهناك عوامل توجب الرَّفع، وهناك عواملُ تُوجب النَّصب، وهناك عواملُ توجب الخفض، وهناك عوامل توجب الجزْم.

ثم ذكر ((المصنِّفُ)) أنَّ الإعراب أربعة أنواع:

أوَّلها: الرَّفعُ، وهو تغييرٌ، علامتُه الضَّمَّة أو ما نابَ عنها.

وثانيها: النَّصبُ، وهو تغييرٌ، علامتُه الفتحة أو ما ناب عنها.

وثالثها: الخفضُ، -ويُسمَّى الجرّ-، وهو تغييرٌ، وعلامتُه الكسرة أو ما ناب عنها.

والرَّابع: الجزمُ، وهو تغييرٌ، علامته السُّكون أو ما ناب عنها.

ثم ذكر من ضوابط هٰذا الباب:

أنَّ الجزْمَ لا يدخلُ على الأسماء؛ فلا تجد اسمًا مجزومًا أبدًا، فالاسمُ إمَّا أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

وأنَّ الجرَّ لا يدخلُ على الأفعال؛ فلا تجد أبدًا فعلًا مجرورًا؛ وإنَّما يكون الفعل إمَّا مرفوعًا وإمَّا منصوبًا وإمَّا مجزومًا.

وَيَكُونُ الإِعْرَابُ تَارَةً بِحَرْفٍ، وَتَارَةً بِهَذِهِ الحَرَكَاتِ.
فَالحُرُوفُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْمُثَنَّى، وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ.
وَالحَرَكَاتُ فِي غَيْرِهَا.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ علاماتِ الإعرابِ نوعان:

النَّوعُ الأوَّل: حروفٌ. **والنَّوع الثَّاني**: حركاتٌ.

فقال ((مشيرًا إلى ذلك)): (وَيَكُونُ الإِعْرَابُ تَارَةً بِحَرْفٍ، وَتَارَةً بِهَذِهِ الحَرَكَاتِ.) .

ثم بيَّن ما حظُّه الحروف فقال: (فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْمُثَنَّى، وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ.) فتكون الحروفُ علامةً للإعراب في هٰذه الأبواب.

وتكون الحركةُ علامةً للإعراب في أربعة أبوابٍ أخرى هي: الاسم المفرد، وجمع التَّكسِير، والجمع المؤنَّث السَّالم، والمضارع الذي لم يتَّصل بآخره شيء. فأربعٌ يقابلن أربعًا.

فإنَّ علامات الإعراب بالحروف تتعلَّق بأربعة، وعلامات الإعراب بالحركاتِ تتعلّق بأربعةٍ.

فاللَّواتي يتعلَّق بهنَّ الإعراب بالحروف هُنَّ:

(جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) **وهو جمع المذكَّر الذي سَلِم مفردُه من التَّغيير عند جمعه.**

و(الْمُثَنَّى) **ما دلَّ على اثنين.**

و(وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ) هي (أبوكَ) و(أخوكَ) و(حموكِ) في اللَّغة الأفصح؛ لأنَّه يُشار به إلى المرأة وفي لغةٍ أُخرى النّصب، لكن الأفصح(حموكِ)، و(فوكَ) و(ذو علم)؛

وأمَّا (ذو مال) فهٰذا التَّمثيل من بعض النُّحاة فيه نظر.

وأمَّا ما يتعلَّقُ بالحركات فكَمَا ذكرنا ((أربعٌ أيضا)):

الأوَّل: الاسمُ المفردُ الذي لا يكون جمْعًا.

والثَّاني: جمع التَّكسير وهو **الذي لَحِقَ مُفردَه التَّغيير ((في صورة الكلمة)) لَمَّا جُمِع**. لذلك سُمِّي تكسيرًا أي دخل عليه تغييرٌ حوَّل صورته.

الثَّالث: وجمع المؤنَّث السَّالم هو جمع الإناث الذي سلِم من التَّغيير.

الرَّابع: والفعل المضارع الذي لم يتَّصل بآخره شيء، وهو الفعل المضارع المجرَّد.

وفي مجمل هٰذا تفاصيلٌ محلُّها غير هٰذا المحل، ((وسبق تفصيلها على وجه أتم من هٰذا في شرح «مقدمة ابن آجرام»))، إلَّا أنَّ المقصود مما ذكره المصنِّف هي الكلِّية التي بيَّنتُ لك.

وَالأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: المَاضِي، وَالمُضَارِعُ، وَالأَمْرُ.

فَالمَاضِي؛ كَـ (ضَرَبَ).

وَالأَمْرُ؛ كَـ (اضْرِبْ).

وَالثَّالِثُ: المُضَارِعُ، وَهُوَ مَا أَوَّلُهُ أَحَدُ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ الزَّوَائِدِ، وَهِيَ (الهَمْزَةُ) وَ(النُّونُ) وَ(اليَاءُ) وَ(التَّاءُ)، نَحْوُ (أَضْرِبُ)، وَ(نَضْرِبُ)، وَ(يَضْرِبُ)، وَ(تَضْرِبُ).

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى مسألةً أخرى من المسائل النَّحوية وهي قسمة الأفعال فجعل الأفعال ثلاثةً هي: الماضي والمضارع والأمر.

وتقدَّم أنَّ **الفعل** في اصطلاح النُّحاة **هو ما دلَّ على معنى في نفسه واقترن بزمنٍ**:

فإن اقترن بزمن المُضيِّ سُمِّي ماضيًا.

وإن اقترن بزمن حصول الكلام أو بعده سُمِّي مضارعًا.

وإن اقترن بزمنٍ بعد كلام المتكلم مع طلبه سُمِّي أمرًا.

فالفرق بين الصُّورة الثَّانية للمضارع وهي حصوله بعد زمن التكلُّم وبين الأمر هو أنَّ المضارع لا يقترن بالطَّلب، وأمَّا الأمر فإنَّه يقترن بالطَّلب، ولذلك جعل من علامات فعل الأمر علامة معنوية وهي كونه دالًّا على الطَّلب.

ومثَّل لها بقوله: (فَالمَاضِي؛ كَـ (ضَرَبَ). وَالأَمْرُ؛ كَـ (اضْرِبْ). وَالثَّالِثُ: المُضَارِعُ،) ومثَّل له بقوله: ((أَضْرِبُ)، وَ(نَضْرِبُ)، وَ(يَضْرِبُ)، وَ(تَضْرِبُ).) وهٰذا المثال عند النُّحاة جعلوه أُنموذجًا يُحتذى وتواطؤوا عليه منذ العهود القديمة للتَّابعين ومن بعدهم، فقد رَوى الخطيبُ البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» أنَّ القاسم بن مخيمر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى جاء إلى أحد المعلِّمين يعلِّمه النَّحو، فقال: قُل: ضرب زيدٌ عَمْرًا. فقال: لم ضربه؟ قال: هكذا المثال؛ يعني هكذا البناء عند النُّحاة. قال: شيء أوَّله كذب وآخره شُغل، لا أريده. وهو قالها على سبيل المماحة لا على سبيل تحقيق معناها. لكن هٰذا من الشَّيء الذي تواطأ عليه النُّحاة في ضرب المثال بالضَّرب. ((فلماذا النُّحاة دائما يذكرون فعل الضَّرب؟

يشير إليه حديث «مروهم بالصَّلاة لسبع واضربوهم لعشر» وإنَّ العلم يُدرك إمَّا برغبة موجودة أو بحمل عليه، لما كانت أكثر النُّفوس في الصِّغر في الابتداء تحمل بالضَّرب كثُر ذكر النُّحاة لهٰذا المثال، هٰذا وجه ذلك لأنَّهم كانوا يتعلَّمون العربيَّة في (المكتب)، و(المكتب) اسم للموضع الذي يتعلَّم فيه الصَّغير الكتابَةَ والعربيَّةَ وحفظ القرآن، وهٰذا الاسم اسم عتيق موجود في زمن الصَّحابة، ثم استمر مدَّةً إلى القرن الماضي ثم انقطع وأحدث

النَّاسُ أسماءً أخرى كما أنهم تركوا جملة من مقاصد (المكتب) التي كانت تقوم بها فينتفع بها الصَّبي الذي يكون في (المكتب) فلأجل هٰذا ذكروا هٰذا المثال كثيرًا)).

ثم ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ علامة المضارع أنَّ يكون في (أَوَّلُهُ أَحَدُ الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ الزَّوَائِدِ) التي تزيد عن بُنية الكلمة من جهة كونها فعلًا مضارعًا (وَهِيَ (الهَمْزَةُ) وَ(النُّونُ) وَ(اليَاءُ) وَ(التَّاءُ))، وهي المجموعة في كلمة (أَنَيْت)، ولا يُقال (نأيتُ)؛ فأَنَيْت تفاؤُلًا؛ لأنَّ معناها: قَرُبتَ من الأمر الذي تُريده.

وَالفَاعِلُ مَرْفُوعٌ أَبَدًا.
وَالمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبٌ أَبَدًا.
وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ.
وَالظُّرُوفُ مَنْصُوبَةٌ، وَهِيَ قِسْمَانِ: ظَرْفُ زَمَانٍ وَمَكَانٍ.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى من مسائل النَّحو أنَّ (الفَاعِلِ مَرْفُوعٌ أَبَدًا)، فحكمه الإعرابي الرَّفع أبَدًا ((فلا يجيء الفاعل منصوبًا ولا مجرورًا)).

والفاعل هو الاسم الذي قام بالفعل، هكذا يذكره أكثر النُّحاة. مات زيدٌ، هل قام به أو لا؟ لا.

نقول: **الفاعلُ** ((اصطلاحًا))هو **الاسم الَّذي قام بالفعل أو تعلَّق به.**

ثم ذكر أنَّ (المفعول به منصوب أبدًا) حكم النَّحو دائمًا النَّصب.

والمفعول به هو **الاسم الذي يقع عليه الفعل**، فمثلًا إذا قيل كما يقول النُّحاة: ضرب زيدٌ عمرًا، فإنَّ الفعل هو (ضرب) و(زيدٌ) فاعل لأنَّه قام بالفعل، و(عمرو) مفعول به؛ لأنَّه وقع عليه فعل الفاعل.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالمُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ.) فحكمهما دائمًا الرفع.

والمبتدأ: هو الاسم العاري عن العوامل اللَّفظيَّة.

والخبر: هو الاسم المسند إليه.

فمثلا (زيدٌ قائمٌ)، (زيدٌ) مبتدأ لأنَّه اسم عَرِيَ عن العوامل اللَّفظيَّة؛ أي لم تتقدَّمه عوامل لفظيَّة وتؤثِّر فيه حكما، وإنَّما عامله معنويٌ في أصح قولي النُّحاة وهو الابتداء.

وأمَّا الخبر فهو الاسم الذي أُسند إليه، فإذا قيل: (زيد قائمٌ) فإنَّ صفة القيام أُسندت إلى زيدٍ، فيكون الخبر هو زيدٌ.

ثم ذكر أنَّ (الظُّروف منصوبَة)، وهي قسمان: ظرْف زمان ومكان.

والظَّرف عند النُّحاة **هو اسم زمان أو مكان يُقَدَّر على معنى (في).**

وما في كتب بعض النُّحاة يقدر بـ(في) فيه نظر إذْ ليس كلُّ الظروف تقبل التَّقدير بـ(في)، إنَّما على معنى (في)، فيكون في بعضها يتحقَّق التَّقدير بـ(في) لفظًا ومعنًى، وفي بعضها يتحقَّق معنًى ولا يتحقَّق لفظًا، وسيذكر المصنِّف فيما يستقبل بعض ظرف الزَّمان والمكان.

وَأَمَّا **العَوَامِلُ** الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الكَلِمَةِ؛ فَيَقَعُ بِسَبَبِهَا الإِعْرَابُ - مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ-، فَسَأُمْلِي عَلَيْكَ مِنْهَا أَعْدَادًا نَافِعَةً لِلْإِنْسَانِ، مُصْلِحَةً لِلِّسَانِ.

أَوَّلُهَا: حُرُوفُ الجَرِّ؛ تَدْخُلُ عَلَى الأَسْمَاءِ فَتَجُرُّهَا، وَهِيَ (مِنْ)، وَ(إِلَى)، وَ(عَنْ)، وَ(عَلَى)، وَ(فِي)، وَ(رُبَّ)، وَ(البَاءُ)، وَ(الكَافُ)، وَ(اللَّامُ)، وَ**حُرُوفُ القَسَمِ** وَهِيَ (الوَاوُ)، وَ(البَاءُ)، وَ(التَّاءُ).

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى هنا مسألةً أخرى من المسائل النَّحويَّة وهي أنَّ (**العَوَامِلُ** الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الكَلِمَةِ؛ فَيَقَعُ بِسَبَبِهَا الإِعْرَابُ؛ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ) سيُملي علينا (أَعْدَادًا نَافِعَةً لِلْإِنْسَانِ، مُصْلِحَةً لِلِّسَانِ) وتقدَّم أنَّ العاملَ هو المقتضي للحُكم الإعرابي؛ يعني الموجبَ له، فمن العوامل ما يوجب الرَّفع، ومنها ما يوجب النَّصب، ومنها ما يوجب الخفض، ومنها ما يوجب الجزم.

وابتدأ بأوَّلِها وهو (**حُرُوفُ الجَرِّ**) وتقدَّم أنَّ الجرَّ **هو الكسرة التي يُحدثها العامل أو ما ناب عنها**، فإذا قيل: (**حُرُوفُ الجَرِّ**) عُلم أنَّها تُنتج عملًا هو الكسر، يكون ظهوره بالحركة: الكسرة أو ما ينوب عنها.

وعدَّ شيئًا من هٰذه الحروف بعد بيان أنَّ دخُولها يختصُّ بالأسماء.

لماذا لا تدخل حروف الجر على الأفعال؟

لأنَّ الأفعال لا خفْضَ فيها؛ لا جر فيها، لا يوجد فعلٌ مجرورٌ أبدًا؛ ولذلك حروف الجرّ تختصُّ بالدُّخول على السماء. وعدَّد المصنِّفُ منها أنواعًا.

ثم قال: (**وَحُرُوفُ القَسَمِ**) وهٰذه الحروف مندرجةٌ في حروف الجرِّ؛ ولكن لما اختصَّت بعملٍ هو الحَلِف خصُّوها باسم، وإلَّا هي تُنتِج جرًّا وهي داخلة في اسم حروف الجرّ.

وَمِنْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي وَالْمُضَارِعِ؛ فَيُعْرَفَانِ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا إِعْرَابًا، وَهِيَ (قَدْ)، وَ(السِّينُ)، وَ(سَوْفَ)، وَ(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ) فِي آخِرِ المَاضِي.

وَأَمَّا الفِعْلُ المُضَارِعُ؛ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا؛ وَهِيَ (أَنْ)، وَ(لَنْ)، وَ(كَيْ)، وَ(لَامُ كَيْ)، وَ(لَامُ الجُحُودِ)، وَ(إِذن)، وَغَيْرُهَا.

وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الجَوَازِمُ فَتَجْزِمُهُ، وَهِيَ (لَمْ)، وَ(أَلَمْ)، وَ(إِنْ)، وَ(مَهْمَا)، وَ(أَيْنَ)، و(إِذْ مَا) وَنَحْوُهَا.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى من أحكام العوامل أيضًا أنَّ (مِنْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ المَاضِي وَالْمُضَارِعِ؛ فَيُعْرَفَانِ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِمَا إِعْرَابًا)، ثم ذكر بعدُ ما يؤثِّر فيه إعرابًا.

فالعوامل التي تدخل على الفعل الماضي والمضارع نوعان:

النَّوع الأوَّل: عوامل تفيد تعريفًا ولا تؤثِّر حُكمًا، وتسمَّى بعلاماتِ الفعل.

والنَّوع الثَّاني: عوامل تفيد حُكْمًا.

فالنَّوع الأوَّل وهو ما يعرف به الفعل الماضي والمضارع، فذكر أنَّ مما يعرف به الفعل الماضي والمضارع دخول (قد) و(السِّين) و(سوف) و(تاء التَّأنيث السَّاكنة):

فأمَّا (قد) فتدخل على المضارع والماضي.

وأمَّا (السِّين) و(سوف) فتختصَّان بالمضارع.

وأمَّا (تاء التَّأنيث السَّاكنة) فتختصُّ بالماضِي كما قال: (فِي آخِرِ المَاضِي).

فإذا وُجدت واحدةٌ من هٰذه العلامات الأربع بحسب ما تعلَّق بها من فعل مُضيٍّ أو مضارع دلَّ ذلك على كون ما دخلت عليه هو فعل، ويعرف المراد به أهو ماضي أو مضارع بحسب ما تدخل عليه.

و(تاءُ التَّأنيث السَّاكنة) هي إحدى التَّاءات التي تتعلَّق بالفعل الماضي فيعرف أنَّه فعل، وبقي وراء تاء التَّأنيث السَّاكنة: تاء المتكلِّم (قلتُ)، وتاء المخاطب (قلتَ) فمن علامات الفعل الماضي لحوق التَّاء في آخرها على أنواعها الثَّالثة التي ذكرنا.

((ثم ذكر بعد ذلك ما يدخل على الأفعال ويؤثر فيها عملا فهي غير النوع الأول المتقدم، وهو ما يدخل ويحصل به تمييز الفعل عن غيره، ما تقولون في قول القائل في علامات الفعل:

وَجَوَّزُوا دُخُولَ «لَمْ» عَلَى «الْمُضِي» كَـ«لَمْ سَعَى» و«لَمْ دَعَا» وَ«لَمْ رَضِي»؟

هٰذا رجلٌ من العلماء توفِّي رحمه الله في القرن الماضي يقال له الحدَّاد من علماء اليمن وضع أرجوزةً له لعب فيها بالقواعد النحويَّة على وجه الاستملاح، فجعل هٰذا البيت الذي هو مخالفٌ لقواعد العربيّة ولٰكِن السامع الذي يسمعه ربما وقع في ذهنه أنَّه حجَّة)).

ثم ذكر المصنِّفُ أنَّ (الفِعْلَ المُضَارِعَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا) ماذا تفيد هٰذه الكلمة (بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا)؟ ((تُفيد أنَّ)) الأصل هو الرَّفع؛ كما قال محمَّد بن أُبَّه في نظم الآجرَّامية:

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ كَتَسْعَدُ

فالأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعًا، ما لم تدخل عليه نوعان من العوامل:

أحدهما: عوامل النَّصب.

والآخر: وعوامل الجزم.

فذكر المصنِّفُ طَرَفًا من عوامل النَّصب فقال: (فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَنْصِبُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَرْفُوعًا؛ وَهِيَ (أَنْ)، وَ(لَنْ)، وَ(كَيْ)، وَ(لَامُ كَيْ)) وتسمَّى أيضًا لامَ التَّعليل، وقد تكون لامًا للعاقبة لا للتَّعليل، أو زائدة، ثم قال: (وَ(لَامُ الْجُحُودِ)) والمقصودُ بـ(لام الجحود) لام النَّفي المسبوقة بـ(ما كان) أو (لم يكن)، ثم قال: (وَ(إِذن)، وَغَيْرُهَا). فإذا دخل على الفعل المضارع واحدةٌ من هٰذه العوامل أثَّرت فيه نصبًا، كما يُقال في واحد من أمثلتها: لن يُلحَّن نحويٌّ. (يُلحَّن) ما حكمه؟ فعل مضارع منصوب لدخول عامل النَّصب وهو (لن).

[لٰكِن] لماذا لا يلحَّن النَّحوي؟ لسعة الوجوه النَّحوية، فما قد يكون مشهورًا يقابله قول آخر غير مشهور.

مثلًا أنتم تعرفون (كان) أنَّها ترفع المبتدأ ويسمَّى اسمها وتنصب الخبر ويسمَّى خبرها، فالأوَّل محكومٌ عليه بالرَّفع، والثَّاني محكومٌ عليه بالنَّصب، وفي لغةٍ ثانية عند العرب عكس ذلك، ذكرها ابن هشام في «مغني اللَّبيب» ومثلها (أنْ وأخواتها) فإنَّ عملها بعكس (كان)، وفي لغة العرب أيضا عكس هٰذا العمل ذكره ابن هشام في «مغني اللَّبيب».

ثم قال: (وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ فَتَجْزِمُهُ، وَهِيَ (لَمْ)، وَ(أَلَمْ)، وَ(إِنْ)، وَ(مَهْمَا)، وَ(أَيْنَ)، و(إِذْ مَا) وَنَحْوُهَا.) فإذا دخلت هٰذه العوامل صارَ حُكمه الجزم.

والجزم كما تقدَّم **تغييرٌ يحدثه العامل علامته السُّكون أو ما نابَ عنها**، وهٰذه الجوازم يختلف عملها فهي بحسب عملها نوعان:

النَّوعُ الأوَّل: عوامل للجزْم تجزم فعلًا واحدًا.

والنَّوع الثَّاني: عوامل للجزم تجزم فعلين: يسمَّى الأوَّل فعل الشَّرط، والثَّاني جواب الشَّرط ((وجزاؤه)).

فمثلًا (لم) من النَّوع الأوَّل الذي يجزم فعلًا واحدًا، و(إن) من النَّوع الثَّاني الذي يجزم فعلين.

[لٰكِن] ما الفرق بين (لم) و(ألم) ؟ الفرق بينهما في بِناء الكلمة؛ همزة الاستفهام، وإلَّا فـ(لم) هي التي يُقصد بها (ألم) لٰكِن الأوَّل لا يورد على الاستفهام والثَّاني يورد على الاستفهام، فهي همزة الاستفهام التي تدخل على (لم)

وغيرِها، فتعدَادها بما يدخل عليها؛ كثرةٌ في العدّ دون صدقٍ في المد، فإنَّ (لم) هي (ألم)، فينبغي أن يقال: (لم) ولا يعاد ذكر (ألم) معها، ومثلها عندهم (لـمَّا) و(ألـمَّا) فإنَّ الهمزة المذكورة في الكلمَة الثَّانية هي همزة الاستفهام.

وَيَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ الْمَرْفُوعَيْنِ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا؛ فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ (كَانَ)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(صَارَ)، وَ(لَيْسَ) وَأَخَوَاتُهَا.

وَكَذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا؛ فَتَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ (إِنَّ)، وَ(أَنَّ)، وَ(كَأَنَّ)، وَ(لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(لَكِنَّ).

وَكَذَلِكَ (ظَنَنْتُ)، وَ(حَسِبْتُ) وَأَخَوَاتُهَا، تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا؛ فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا.

ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في هٰذه الجملة العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر، وتسمَّى بالنَّواسخ، سُمِّيت بالنَّواسخ؛ لأنَّها تنسخ حكم المبتدإ والخبر فتخرجهما جميعًا أو واحدًا منهما فإنَّ حكمهما على ما تقدَّم: الرَّفع لقوله: (والمبتدأ والخبر مرفوعان أبدًا)، فربَّما دخل النَّاسخ فأبقى حركة المبتدإ وغيَّر حركة الخبر، وربَّما عكسه وربَّما غيَّر حركة المبتدأ والخبر معًا.

وأوَّل هٰذه العوامل النَّاسخة ((كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا). **وثانيها** ((إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا). **وثالثها** ((ظَنَنْتُ)، وَأَخَوَاتُهَا).

فأمَّا **النَّوع الأوَّل** وهو ((كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا) فتدخل على المبتدأ والخبر (فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ) ويُسمَّى اسمها، (وَتَنْصِبُ الخَبَرَ) ويسمَّى خبرها، ومنه قول القائل: كان النَّحوُ لذيذًا، فإنَّ أصل العبارة (النَّحوُ لذيذٌ)، فدخلت (كان) عليها فبقي (النَّحو) مرفوعًا، وتغيَّر حكم الكلمة الثَّانية من الرَّفع إلى النَّصب.

وأمَّا **النَّوع الثَّاني** وهو ((إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا) فإنَّها تعمل بعكس (كان وأخواتها) فتدخل على المبتدإ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمَّى اسمها، وترفع الخبر ويسمَّى خبرها.

ثم **النَّوع الثَّالث**: وهو((ظَنَنْتُ)، وَ(حَسِبْتُ)) فتدخل عليهما فتُغيِّر حكمهما الإعرابيَّ معًا، كقول القائل: (ظننت النَّحوَ صعبًا)، فإنَّ العبارة (النَّحوُ صعبٌ) فلمَّا دخلت عليها (ظننتُ) تغيَّر الحكم، فصار المبتدأ مفعولًا أوَّلًا وصار الخبر مفعولًا ثانيًا.

وَمِنَ العَوَامِلِ (إِلَّا)؛ فَتَنْصِبُ الْمُسْتَثْنَى، وَ(غَيْرُ) وَ(سِوَى) تَجُرُّ الْمُسْتَثْنَى.

وَمِنْهَا كَلِمَاتٌ تَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ، وَهِيَ (سُبْحَانَ)، وَ(ذُو)، وَ(مِثْلُ)، وَ(أُولُو)، وَ(كُلٌّ)، وَ(بَعْضٌ)، وَ(مَعَ)، وَنَحْوُهَا.

وَمِنْهَا ظَرْفُ الزَّمَانِ، كَـ (اليَوْمَ)، وَ(اللَّيْلَةَ)، وَ(بُكْرَةً)، وَ(غَدًا)؛ فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَمَا بَعْدَهَا مَجْرُورٌ.

وَظَرْفُ المَكَانِ، مِثْلُ (قَبْلَ)، وَ(بَعْدَ)، وَ(فَوْقَ)، وَ(تَحْتَ)، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا، مَجْرُورٌ مَا بَعْدَهَا.

وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، أَعْنِي لَا يَدْخُلُهُ الجَرُّ وَالتَّنْوِينُ؛ كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبِذِكْرِهِمْ يَحْسُنُ الخِتَامُ، وَيَتِمُّ الكَلَامُ.

ذكر المصنِّف ختمًا من العوامل النَّحوية (إِلَّا) وبيَّن أنَّها تنصب المستثنى، ونصبُ (إلَّا) المستثنى على درجتين:

أوَّلهما نصبها المستثنى وجوبًا، وذلك إذا كان الكلام تامًّا موجبًا.

والثَّاني نصبها المستثنى جوازًا، وذلك إذا كان الكلام تامًّا منفيًا.

ويقصد بالتَّمام أن يذكر المستثنى منهُ، كقول القائل: (قام القوم إلَّا زيدًا) فالمستثنى منه مذكور وهو (القوم)، والمستثنى (زيدًا) فيكون حكمه النَّصب وجوبًا، فإنَّ الكلام تامٌّ موجب.

وإذا قال القائل: (ما قامَ القومُ إلَّا زيدٌ) جاز أن يكون حكم النَّصب أو الرَّفع على البدليَّة.

ثم ذكر أنَّ (غَيْرُ) و(سِوَى) وهي من أدوات الاستثناء (تَجُرُّ الْمُسْتَثْنَى) يعني بعدها، فلو قلت: جاء القوم غير زيدٍ، صار ما بعدها مجرورًا بها.

ثم بيَّن المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أنَّ من العوامل (كَلِمَاتٌ تَجُرُّ مَا بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ) فيكون ما بعدها مُعْرَبًا على أنَّه مضافٌ إليه، **والإضافة ((اصطلاحًا)) نسبةٌ تقييديَّةٌ بين اسمين**؛ فإذا قلتَ مثلًا: (سبحان الله) فإنَّ الله ما يقال في إعرابه؟

[قول القائل]: (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

[وكذا] قول النَّاس من النُّحاة المتأخِّرين عند ذكر اسم من أسماء الله: (لفظ الجلالة) لا معنى له، والله ﷻ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:١٨٠]، فواحدُها يسمَّى: الاسم الأحسن، ولا يقال: لفظ الجلالة، لما عليه من اعتراضات عقديَّة ونحويَّة ولغويَّة، وإذا أعرب الإنسان يقول: الاسم الأحسن مرفوع.. أو نحو ذلك؛ لأنَّ الله ﷻ جعل لنفسه أسماء وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ فالذي يُعرِبُ نحوًا ينبغي أن يدعو الله بذلك يقول: الاسم الأحسن في محلِّ رفع فاعل أو في محلِّ نصب مفعول به، أو نحو ذلك، ولذلك لا تجد قدماء النُّحاة عندهم (لفظ الجلالة) ولا يعرفه العربُ الأوَّلون في الدَّلالة على الرَّبّ ﷻ.

ومن هٰذا الجنس في إعراب ما بعده مضافًا إليه (اليوم) فإذا قال الإنسان: (جِئتُ الكويتَ يومَ السَّبتِ) صار (السَّبْت) معربًا على أنَّه مضافٌ إليه. ومثله كذلك ما كان بعد ظرف المكان كقول الإنسان: (رأيتُ محمَّدًا قبل المدرسة) ذلك الموضع المعروف بالمدرسة، فيُعرب ما بعده على أنَّه مضاف إليه.

وظروف الزَّمان والمكان (مَنْصُوبَةٌ فِي نَفْسِهَا) كما تقدَّم أنَّ من المنصوبات ظرف الزَّمان والمكان.

ثم ختم المصنِّف بقوله: (وَمِنَ الأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ) وبيَّن معنى (مَا لَا يَنْصَرِفُ) بقوله: (أَعْنِي لَا يَدْخُلُهُ الجَرُّ) ومراده بالجرّ حركته الأصلية الكسرة، وليس معناه نفي دخول الجرِّ على الاسم الممنوع من الصَّرف؛ بل يكون مجرورًا وعلامة جرِّه الفتحة نيابة عن الكسرة، فمراده بقوله: (لَا يَدْخُلُهُ الجَرُّ) حركة الجر الأصلية، وهي الكسرة وأمَّا هو فإنَّه اسم مجرور، قال: (وَالتَّنْوِينُ) وتقدَّم أنَّ **التَّنوين نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا ووقفًا، ويُدَلُّ عليها بتضعيف الحركة.**

فالممنوع من الصَّرف لا يُجرُّ بكسرة ولا يكون منوَّنًا، فمثلا: (جئت إلى أحمدَ) ، فـ(أحمد) ممنوع من الصَّرف فلا يُجرُّ بالكسرة وإنَّما بالفتحة نيابة عن الكسرة، وتقول: (قال أحمدُ) ولا تقول: قال أحمدٌ؛ لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف، وموانع الصَّرف مبسوطة في المطوَّلات.

ومثَّل المصنِّف لها مبتغيًا حُسن الختام ببراعة المقطع المعروف عند علماء البديع فقال: (كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبِذِكْرِهِمْ يَحْسُنُ الخِتَامُ، وَيَتِمُّ الكَلَامُ) ولا ريب أنَّنا نسلِّم للمصنِّف بأنَّه يحسن الختام ويتمُّ الكلام؛ لكن هل يُسلَّم له بالمثال الذي ضربه إذ قال: (كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ) أم لا يسلَّم له؟

الجواب: لا يُسلَّم، مثلا محمَّد من أسماء الأنبياء وقال الله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[الفتح:٢٩]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[آل عمران:١٤٤]، فدخلته التَّنوين. والملائكة؟ (مالك) فإنَّ مالكًا ليس ممنوعًا من الصَّرف.

إذن ما وجه هٰذه الكلمة؟

وجه هٰذه الكلمة أنَّ الأصل في أسماء الملائكة والأنبياء المنعُ من الصَّرف، إلَّا ما خرج عن ذلك وهي أفراد قليلة، فلأجل لكونه الأصل عبَّر المصنِّفُ بقوله: (كَأَسْمَاءِ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

وهٰذا آخر ما يُحتاج إليه من البيان على هٰذه المقدِّمة اللَّطيفة.

۞۞۞

* فائدة في الإجازة وثَبتِ الرِّواية:

بعض النّاس يذكر اسمه باسمه هو وما يُنسب إليه من عائلة، وقد تجد ألفًا مثله، وهٰذا من الغلط....، والعرب أقل ما تنتسب؛ بذكر الإنسان نفسه واسم أبيه مع ما ينتسب إليه، فالإنسان يكتب اسمه تامًّا.

وما يمدح من الرِّواية هو ما يُوصل إلى الدِّراية، وأمَّا الرِّواية المجرَّدة فهي طِلْبة الكُسالى، فإن ما يُقصد من الرواية ما نفع في الدراية.

و مع ضعف العلم تعطل إثبات سماع الكُتب إلَّا على وجوهٍ تخالف طريقة الأقدمين، ففي إحيائه إحياءٌ لما كانوا عليه من إحياء طِباق السَّماع.